قطر: التحقيق مع 7 أشخاص بتهمة «إثارة نعرات عنصرية وقبلية»

قالت وزارة الداخلية القطرية، إنها أحالت 7 أشخاص إلى النيابة العامة للتحقيق في اتهامات موجهة إليهم بـ"نشر أخبار غير صحيحة، وإثارة نعرات عنصرية وقبلية".

وأضافت الوزارة، في بيان عبر تويتر، أنه "وبعد وقوف الجهات المعنية بوزارة الداخلية على المحتوى المنشور في حساباتهم (الموقوفين دون ذكرهم) وارتباطه بموضوع الاتهام، تمت إحالتهم للنيابة العامة لاستكمال إجراءاتها المتبعة في هذا الخصوص".

وأكدت الوزارة أنها لن تتهاون في اتخاذ الإجراءات القانونية ضد كل من يتبنى خطابا عنصريا يستهدف تهديد أمن المجتمع واستقراره وسلمه الاجتماعي.

كما أهابت بمستخدمي منصات التواصل عدم الإساءة لأي مكون من مكونات المجتمع سواء على أسس قبلية أو عنصرية من منطلق أن ترابط المجتمع القطري واستقراره هو مسؤولية تقع على عاتق الجميع. وتأتي هذه الخطوة على خلفية انتقادات وجهتها إحدى القبائل في قطر حول قانون انتخابات مجلس الشورى المقرر إجراؤها في أكتوبر المقبل، وستكون أول انتخابات تشريعية في تاريخ البلاد.

الحالة التونسية رغم نجاحها في تجاوز عقبات كثيرة

الصراع في تونس بين الأيديولوجيا والجغرافيا السياسية

أعلن الرئيس التونسي قيس سعيد سلسلة إجراءات، شملت إعفاء رئيس الحكومة هشام المشيشي، وتجميد عمل البرلمان ورفع الحصانة عن النواب، وتعهد بملاحقة المفسدين والتعامل بحزم مع "الساعين للفتنة".

وقال سعيد إن قراراته جاءت بموجب الفصل 80 من الدستور، وكان قد عقد اجتماعا طارئا في قصر قرطاج، تناول الأزمة الصحية غير المسبوقة التي تواجهها تونس، بسبب تفشّي فيروس كورونا، والصراعات على السلطة.

وأوضح أنه جمّد كل اختصاصات المجلس النيابي، ورفع الحصانة عن كل أعضائه، مشيرا إلى أن هذه الإجراءات ضرورية لحماية الدستور ومصالح الشعب. وجاء في كلمة الرئيس سعيد التي بثها التلفزيون: "قررت أن أتولى السلطة التنفيذية بمساعدة رئيس حكومة أعيّنه بنفسي".

تواجه الشعوب التي تنجح ثوراتها الشعبية، مشاكل وأزمات وتحديات كثيرة، سواء على مستوى أداء مؤسسات الدولة، التي تشهد حالات من الصراع بين القديم صاحب الخبرة والتجربة، والجديد الذي يسعى للبناء والتنمية وتقديم الخدمات بصورة أفضل، لكنه يفتقد الخبرة الكافية التي تمكنه من ترجمة مشاريعه وأفكاره إلى الواقع العملي. لكن التحدي الأكبر يتجلى في تسيير عجلة الاقتصاد، حيث يرتفع سقف تطلعات المواطنين الذين قدموا التضحيات الكبيرة لكي يروا كل شيء أحسن، ويحصلوا على حياة أفضل، أو يتخلصوا من وضعهم البائس على الأقل، وإذ بهم يصطدمون بالواقع الصعب، حيث تعاني الحكومات والسلطات الوليدة من عقبات كثيرة أثناء تدوير عجلة الاقتصاد. هذا ما رأيناه عقب ثورات دول أوروبا الشرقية، حين فشلت الحكومات التي تلت سقوط الأنظمة الاستبدادية عن تأمين وضع اقتصادي مستقر، يلبي تطلعات المواطنين الذين ثاروا على أنظمة الاستبداد والفساد من أجل شروط حياتية أفضل من خلال اقتصاد مزدهر.

مظاهرات في تونس

في الحالات العادية من شأن الأوضاع الاقتصادية المتردية، أن تدفع قطاعا عريضا من المواطنين إلى التململ والتذمر وحتى العصيان، فكيف إذا كان هناك أطراف داخلية وخارجية تذكي تلك الحالة، من خلال حملات حرب نفسية، تجند لها جيوشا إلكترونية تبث الشائعات، وتستثمر كل شاردة وواردة ضد تلك الحكومات الوليدة. بالتأكيد سوف تنجح في تعقيد الأمور ودفعها لحالة من التذمر والعصيان. لم تكن الحالة التونسية، رغم نجاحها في تجاوز عقبات كثيرة، بدعا عن حال باقي بلدان المنطقة التي شهدت ثورات. فقد عجزت الطبقة السياسية، بجميع انتماءاتها ومشاربها وتوجهاتها السياسية والأيديولوجية، عن تحقيق أي برنامج إصلاح جدّي ينقذ البلاد من تدهور الأوضاع المعيشية، ما فتح الباب على مصراعيه للتدخلات الخارجية. ثمة قطاع عريض في العالم العربي، يرى ما يحدث في تونس، على أنه صراع أيديولوجي بين إسلاميين وعلمانيين، أو أنه صراع على تقاسم النفوذ والسلطة والثروة.

قد يبدو ذلك منطقيا، في ظل غياب قدرة وقابلية النخب السياسية والاجتماعية على التفاهم، حول الحد الأدنى من المشتركات الوطنية، وفي ظل غياب برنامج عمل وطني، قادر على تعبئة الرأي العام، لجهة الاستفادة القصوى من الموارد المادية والمعنوية المتاحة، ينقذ البلاد من تدهور الأوضاع المعيشية، ويجنبها الوقوع في حالة البؤس والفقر والحروب الأهلية، التي تعاني منها العديد من الدول العربية.

قد يبتهج فريق سياسي بانتصاره على فريق آخر، قد تفرح شريحة النخب الحاكمة بانتصارها في إحدى جولات الصراع، قد ينتشي فريق العلمانيين بإطاحتهم بالإسلاميين، قد يندب الإسلاميون حظهم العاثر، وتآمر جميع القوى ضدهم، لكن يجب عدم نسيان حقيقة أن ثقافة الإقصاء والتفرد هي التي أوردت دول المنطقة المهالك، كائنا من كان الطرف المقصي، وكائنا من كان الطرف المُقصى.

وتبقى الحقيقة الأكثر مرارة، أن جميع الفرقاء، على اختلاف توجهاتهم ومشاربهم، إنما هم ضحية لعملية استقطاب سياسي دولي، وصراع محاور دولية وإقليمية، تدور رحاها في بلاد الربيع العربي.

وما زيارة أنور قرقاش وزير الدولة للشؤون الخارجية الإماراتي لتونس، وتصريحاته المشربة بنشوة النصر، إلا تأكيد بأن ما حدث في تونس، إنما هو جزء من صراع محاور إقليمية. محور يقف بجانب تطلعات شعوب المنطقة في الحرية والكرامة، ومحور مقابل يزج بجميع إمكاناته وقواه من أجل الحفاظ على منظومة الحكم القائمة، ويرى في ثورات الربيع العربي عنصر تهديد وجودي لكياناته.

ولن يجد قارئ هذه السطور عناءً كبيرا عند تصنيف بلدان المنطقة ضمن هذين المحورين. بغض النظر عن الشعارات والحجج والمبررات التي يسوقها كل طرف.

لقد أدى الفراغ الذي أحدثه الانسحاب الانكفاء إعادة التموضع التراجع الأمريكي إلى حدوث فراغات استراتيجية في مناطق عديدة من العالم، دفعت دول منطقة الشرق الأوسط نحو البحث عن شركاء استراتيجيين إقليميين، لسد الفراغ الأمريكي.

45 قاضياً يدعون «سعيد» للتراجع عن «كل الإجراءات التعسفية»

اتهم 45 قاضيا تونسيا، رئيس البلاد، قيس سعيد، بالتعدي على حرياتهم، داعين إياه إلى "التراجع الفوري عن كل الإجراءات التعسفية" بحق القضاة.

ففي بيان يحمل توقيعاتهم، اطلعت عليه الأناضول، أعرب هؤلاء القضاة عن "صدمتهم من الانزلاق الخطير الذي تردّت إليه السلطة التنفيذية في تعاملها مع السلطة القضائية، بالتعدي على سلطات المحاكم واختصاصات المجلس الأعلى للقضاء".

وقرر سعيد، في 25 يوليو الماضي، إقالة رئيس الحكومة، هشام المشيشي، وأن يتولى هو بنفسه السلطة التنفيذية بمعاونة حكومة يعين رئيسها، بالإضافة إلى تجميد اختصاصات البرلمان لمدة 30 يوما، ورفع الحصانة عن النواب، وترؤسه للنيابة العامة.

ودعا القضاة إلى "التراجع الفوري عن كل الإجراءات التعسفية المتخذة في حق القضاة، ومنع تكرارها تحت أيّ مُسوّغ".

واستنكروا "الاعتداء المجاني والفظيع وغير المسبوق على حرية القضاة في التنقل والسفر كبقية المواطنين في غياب أي إجراء قضائي يمنعهم من ذلك"، بحسب البيان.

قالت جمعية القضاة التّونسيين إن "إخضاع القاضي إلى الإقامة الجبرية (..) يقتضي إعلام المجلس الأعلى للقضاء مسبقا بحقيقة ما ينسب إليه (القاضي) من نشاط يمكن أن يشكّل خطرا على الأمن والنظام العامين، والحصول على الموافقة المسبقة للمجلس قبل اتخاذ ذلك الإجراء". وقبل أكثر من أسبوع، تولت وحدة أمنية تنفيذ قرار صدر عن وزير الداخلية المكلف، رضا غرسلاوي، يقضي بوضع وكيل الجمهورية السابق للمحكمة الابتدائية بالعاصمة، البشير العكرمي، تحت الإقامة الجبرية. وفي 13 يوليو الجاري، قرر مجلس القضاء العدلي توقيف "العكرمي" عن العمل، حتى البت فيما نسب إليه من تهم "التستر على ملفات متعلقة بالإرهاب".

ويُتهم العكرمي بـ"ارتكاب إخلالات في المسار القضائي لملفي اغتيال شكري بلعيد ومحمد البراهمي، والتستر على جرائم إرهابية وتعطيل التحقيق في آلاف الملفات المتعلقة بالإرهاب".

الخرطوم: مدعي المحكمة الجنائية الدولية يبحث ملف دارفور

يبحث مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية كريم خان، مع المسؤولين السودانيين، سبل التعاون حول ملف التحقيقات المتعلق بدارفور غربي البلاد. وأفادت وكالة الأنباء السودانية "سونا"، أن خان وصل العاصمة الخرطوم (دون تحديد تاريخ) يرافقه وفد من الجنائية الدولية يضم كبير محامي الادعاء جوليان نيكولز، ومستشار المدعي العام توماس لينش ومستشار التعاون الدولي في مكتب الادعاء داهيرو سانت انا. وتعد هذه الزيارة الأولى لـ"خان" إلى السودان منذ توليه المنصب في 16 يونيو الماضي، وتستمر حتى الخميس المقبل.

وذكرت الوكالة أن خان "سيناقش خلال زيارته مع المسؤولين السودانيين تعزيز سبل التعاون حول ملف التحقيق الجاري المتعلق بدارفور". وأوضحت أن "برنامج المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية يشمل لقاء بالدبلوماسيين وممثلي منظمات المجتمع المدني".

وفي يونيو 2020، أبلغت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية السابقة فاتو بنسودا، مجلس الأمن بأن علي محمد علي عبد الرحمن المعروف باسم "كوشيب" (72 عاما)، المتهم بارتكاب جرائم حرب في دارفور، بات رهن الاحتجاز بمقر المحكمة في مدينة لاهاي بهولندا، كما طالبت بتسليم المحكمة 4 متهمين آخرين، بينهم الرئيس المخلوع عمر البشير. ونُقل كوشيب، وهو أحد كبار قادة مليشيا الجنجويد في 9 يونيو 2020 إلى عهدة المحكمة الجنائية، بعدما سلم نفسه طواعية إلى جمهورية إفريقيا الوسطى. والمطلوبون الـ4 الآخرون هم: البشير (77 عاما)، وأحمد محمد هارون (56 عاما) والي شمال كردفان السابق، وعبد الرحيم محمد حسين (72 عاما) وزير الدفاع السابق، وعبد الله بندة (58 عاما) أحد قادة المتمردين في دارفور.

وبدأت في 21 يوليو 2020، أولى جلسات محاكمة البشير، مع آخرين، باتهامات ينفونها بينها تدبير انقلاب 1989، و"تقويض النظام الدستوري". وفي 2003، اندلع في إقليم دارفور، نزاع مسلح بين القوات الحكومية وحركات مسلحة متمردة، أودى بحياة حوالي 300 ألف، وشرد نحو 2.5 مليون آخرين، وفق الأمم المتحدة.

العراق: تفجير 7 أبراج لنقل الكهرباء في كركوك

أعلنت السلطات العراقية، أن مجهولين فجروا 7 أبراج لنقل الكهرباء في محافظة كركوك شمالي البلاد، ما أسفر عن انقطاع التيار.

وقالت وزارة الكهرباء، في بيان، إن "الخط الناقل كركوك-بيجي (محافظة صلاح الدين المجاورة) تعرض إلى عمل تخريبي بتفجير عبوات ناسفة مما تسبب في سقوط 7 أبراج".

وأشارت إلى "حدوث أضرار وتقطع في الأسلاك وخروج الخط عن الخدمة تحديدا في ناحية الرياض في محافظة كركوك".

وأضافت أن "مسلسل استهداف الخطوط الناقلة وتفجير أبراج الكهرباء أخذ يتوسع وبشكل كبير، حيث تتعمد العصابات التخريبية (لم تحددها) تقطيع أوصال وارتباطات خطوط المنطقة الشمالية بهدف عزلها عن المنظومة الوطنية".

وتعرض خطان لنقل الكهرباء لهجومين مماثلين في محافظة نينوى (شمال) يومي الاثنين والأحد الماضيين، وفق الوزارة.

وخلال الأسابيع الماضية، شهد العراق هجمات متصاعدة تستهدف أبراج نقل الكهرباء ومحطات التوليد، في بلد ينتج بين 19 و21 ألف ميغاوات من الطاقة الكهربائية، بينما يحتاج أكثر من 30 ألفا، وفق مسؤولين في القطاع.

في ظل الكثير من المصاعب والأزمات

إدخال أموال المساعدات إلى غزة.. الهدف الأبرز أمام الفلسطينيين الآن

عزت حامد

تتواصل ردود الفعل سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي الفلسطيني عقب الحديث أو الجدال الحاصل فيما يتعلق بإدخال المنحة القطرية إلى غزة ، وهو الحديث الذي يتزايد خلال الآونة الأخيرة خاصة فيما يتعلق بأسلوب أو طريقة أو نهج إدخال المعونة ، وهو النهج الذي أعلنت حركة حماس عن توجسها منه خاصة وأن بعض من الدوائر ترى أن هذا الأسلوب لإدخال المعونة به وبات واضحا أن الكثير من الدوائر الدولية تنظر إلى قطر باعتبارها المفتاح الذي يمكن أن يتحكم أو يفتح أبواب حماس . ولعل التقرير الذي وضعته دورية ناشيونال أنترست أخيرا يشير إلى ذلك صراحة. وقالت الدورية نصا " اهتمت قطر بغزة منذ أكثر من عقد. وقد أدى ذلك في بعض الأحيان إلى انتقادات بأن الدعم المالي لقطر ساعد في تمكين حماس من البقاء في السلطة، رغم أن هذا الدعم وصل إلى حماس عن طريق الدولة العبرية وموافقتها" وتشير الدورية إلى أن قطر تمارس ضغوطا قوية ومتميزة الأن من أجل إدخال الأموال اللازمة لإعادة إعمار غزة إلى القطاع. وزعمت بعض التقارير أن حركة المقاومة لا توافق على الشروط الدولة العبرية لإدخال الأموال ، الأمر الذي دفع بقطر إلى التفاوض مع الحركة للقبول بالشروط الخاصة المتعلقة بقبول الأموال في الحسابات البنكية في غزة .

وفي هذا الإطار رصدت بعض من التصريحات أطلقتها قيادات من حماس ، وهي التصريحات التي أشارت إلى أن حماس غير مهتمة بأن يحصل تأخير لتحويل الأموال إلى غزة، خاصة مع تعنت الدولة العبرية في هذا الصدد، ولكنها لن تقبل بسهولة الشروط الخارجية في هذا الصدد.

تعقد القضية دفع بـ"الوسط " إلى سؤال الكاتب الصحفي هشام عبد الله الذي تحدث عن هذه القضية قائلا أن المعونة ستدخل بالنهاية، وما يعيق دخولها هو الاستخدام المتعدد لها من قبل الأطراف الثلاثة، حماس والدولة العبرية والسلطة الفلسطينيةٌ. وأضاف عبد الله أن كل من هذه الأطراف يستخدم المعونة لأسبابه الخاصة. الدولة العبرية ستربط موافقتها على الدخول يقدر ما ستأخذه من حماس في ملف الأسرى قبل اي شيء اخر، حماس تريد ان تعطي اقل ولكنها مضغوطة في هذا الملف بالذات، بالرغم من سوء الاستخدام، استخدام المواطن. السلطة اقل المستفيدين وأضعافهم. يتم استخدامها لادخال الأموال وهي تستخدم لإظهار سلطتها على غزة وينبه عبد الله إلى أن ما أسماه بأن الخطير في الموضوع، ان يجري مجددا تقديم غزة على انها حالة إنسانية، غير مرتبطة سياسيا بالقضية السياسية الفلسطينيةٌ."

وبغض النظر عن ذلك ، فإن لدى حماس طلبًا رسميًا من مصر وتصر على تنفيذه من أجل إدخال المساعدات ، وهو ما يمكن أن يساعدها في تخفيف الحصار المالي الذي تفرضه عليها الدولة العبرية والذي يمنع دخول المعدات ومواد البناء عبر الحدود . ونسبت صحيفة دوحة نيوز إلى طاهر النونو المتحدث باسم صحيفة حديثه بالقول أن هناك صعوبات في طريق المساعدات ، ولا توجد تصريحات رسمية صادرة عن أي من الجهات المشاركة في إيصال المساعدات بشأن هذه التقارير ، وجميعها نقلت عن وسائل الإعلام الغربية.

اللافت أن كل هذا يأتي في إطار وذروة تطورات جيوسياسية متواصلة ، وتشير صحيفة بيروت أوبزرفر أن نائب رئيس حركة حماس الدكتور موسى أبو مرزوق أعرب عن غضبه من تقارب العلاقة بين مصر والأردن وبقية الدول الداعمة لاتفاقيات السلام مع الدولة العبرية، حيث قال أبو مرزوق أن الكثير من الدول باتت تفضل مصالحها على أي اعتبار أخر.

وقال التليفزيون البريطاني في تقرير له أن حركة حماس ترى أنها لا تمتلك القوة اللازمة لإدارة المواجهات أو المظاهرات على الأرض ، خاصة في الضفة الغربية ، الأمر الذي أصاب الكثير من الدوائر الحمساوية بالغضب خاصة مع الضعف الواضح ليدها وتحكها السياسي في الشارع الفلسطيني والذي بات رخوا أخيرا .

وقالت مصادر فلسطينية مسؤولة أن حماس المنشغلة بمحاولات إعادة الإعمار في غزة تواجه واقعا لم تعرفه في السنوات الماضية ، وبعد فترة طويلة من الخلافات مع السلطة ، تضطر إلى الحديث وفق سياسة باقي الدول العربية ، وخاصة مصر ، والموافقة على الشروط التي وضعتها لدفع جهود إعادة إعمار غزة.

وعلى جانب التطورات الحاصلة على الساحة الداخلية بات من الواضح أن ما يمكن وصفه بالظروف والأوضاع القانونية في حي الشيخ جراح تسير في ضوء التهدئة. وفي هذا الصدد قالت مصادر فلسطينية أن العائلات التي تعيش في القدس بات عليها والآن قبول فكرة التسوية التي اقترحتها المحكمة في إسرائيل.

وقال مصدر فلسطيني مسؤول وعلى صلة ومطلع على القانون الأردني المطبق على القدس قبل عام 1967 ، أنه لمن الصعب إثبات ملكية العائلات في المنازل التي يعيشون فيها حاليًا. من جانبهم يؤيد وفد الأمم المتحدة في الضفة الغربية النضال القانوني لحسم هذه القضية ، موضحا في ذات الوقت عدم رضاه عن تصريحات كبار مسؤولي حماس الذين يؤيدون التصعيد بشأن هذه القضية.

عموما فإن الشواهد حتى الان تشير إلى استمرار المحاولات لوصول الأموال إلى المستفيدين ، إلا أن هناك أجنحة ترفض الشروط المتعلقة بالمال ، وهو ما يزيد من دقة هذه القضية حتى وأن دخلت الأموال هذه المرة.

نزوح أكثر من 225 ألفا جراء الصراع في السودان

حركة نزوح بسبب الصراع

قال مكتب تنسيق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية " أوتشا"، إن الصراع في السودان أدى إلى نزوح أكثر من 225 ألف شخص في أجزاء مختلفة بالبلاد منذ بداية العام الحالي.

وذكر تقرير المكتب الأممي الذي اطلعت عليه الأناضول، أن "الصراع أدى إلى نزوح 225 ألفا و685 شخصا منذ يناير (كانون الثاني) 2021 في أجزاء مختلفة من البلاد".

وأضاف أن "الصراع شمل ولايات وسط وغرب وشمال وجنوب دارفور (غرب)، وولايتي جنوب وغرب كردفان (جنوب)، وولاية البحر الأحمر (شرق).

وفي الآونة الأخيرة، شهدت عدة مناطق بالبلاد صراعات قبلية في ولايات الشرق، ودارفور (غرب)، وكردفان (جنوب)، راح ضحيتها عشرات القتلى والجرحى.

وإحلال الأمن والاستقرار، أحد أبرز الملفات على طاولة حكومة عبد الله حمدوك، وهي أول حكومة في السودان منذ أن عزلت قيادة الجيش، في 11 أبريل 2019، عمر البشير من الرئاسة (1989–2019)، تحت ضغط احتجاجات شعبية مندة بتردي الأوضاع الاقتصادية.